الخضر لـ«الوطن»: منشأة لإنتاج الفروج وبيض المائدة في دير الزور

| الوطن

كشف مدير عام مؤسسة الدواجن سراج خضر «للوطن» عن مراسلات بين مديرية زراعة دير الزور والمؤسسة العامة للدواجن لإنشاء منشأة تُعنى بإنتاج الفروج وبيض المائدة في دير الزور لتأمين احتياجات المحافظة وذلك بعد استعادتها لحضن الوطن بفضل بطولات الجيش العربي السوري.

متابعاً يعتبر هذا المشروع قديماً حديثاً كانت قد أعدت له كل الدراسات اللازمة لتنفيذه لكن لم يكتب له الولادة بسبب الأزمة، ويتم العمل حالياً على اختيار الموقع واعداد الدراسات الفنية والجدوى الاقتصادية ابتداء من تأمين الأعلاف وصولا لتسويق الإنتاج للمشروع بالتنسيق مع مدير زراعة دير الزور محمود الحيو وبتوجهات من وزير الزراعة.

مضيفاً بأن العام القادم (٢٠١٨) سيكون عاماً مميزاً للمؤسسة العامة للدواجن وحالياً المؤسسة تستعيد كامل قطعانها وتعمل بطاقتها الإنتاجية القصوى مقارنة بالسنوات السابقة التي كانت الطاقة الإنتاجية بين ٤٠-٦٠٪تقريبا وسنحصد نتائج أفضل بكثير وتوقعات بزيادة في الإنتاج بنسب تصل ٢٢٥-٢٥٠ مليون بيضة سنويا تقريبا.

موضحاً بأن إنجازات المؤسسة لعام (٢٠١٧) قد نُفذ منها ما يقارب ٧٠٪ حتى الآن من الخطة الإنتاجية وبنهاية العام نكون قد أنجزنا ٨٥٪من الخطة الموضوعة حيث يقدر الإنتاج بـ١٥٠ مليون بيضة تقريباً و٣ ملايين صوص تربية تقريباً، مقارنة بالسنوات السابقة التي كانت سنوات كبيسة على قطاع الدواجن وذلك بسبب صعوبات في تأمين الطاقة إضافة لسلب سيارات الأعلاف من المسلحين وتعرض العمال للابتزاز من العصابات الإرهابية وعمليات التخريب التي أدت لخروج منشآت في محافظات الحسكة والرقة والمعرة وحلب عن الخدمة بسبب الأعمال الإرهابية وبهمة الجيش العربي السوري سنعاود بناءها بشكل أفضل مما كانت عليه، أما عن المنشآت العاملة حالياً بكامل طاقتها الإنتاجية فهي دمشق واللاذقية وطرطوس وحماة والقنيطرة وحمص والسويداء.

٢٥٠٠ عقد زواج لمحكمة دير الزور في ريف دمشق

مطلقات على ذمة أزواجهن حاسوبياً

| عبد المنعم مسعود

كشف رئيس المحكمة الشرعية بدير الزور أحمد جليب أن عدد عقود الزواج المثبتة في المحكمة الشرعية بدير الزور المحدثة بريف دمشق بلغ ألفي عقد بينما لم تتجاوز العقود في عام ٢٠١٦ ٢٠٠ حالة إثبات زواج ووصل عدد عقود الزواج منذ بداية العام ٢١٥ عقداً بينما لم تتجاوز في العام الذي سبقه ٣٥ عقداً، وبلغ عدد وصايات إذن السفر التي أصدرتها المحكمة الشرعية ١١٧٩٥ وصاية منذ بداية العام الحالي ، وبلغت حالات الطلاق خلال شهر أيلول الماضي خمس حالات وتجاوزت حالات المخالعة ١٥ حالة.

وبيّن جليب في حديثه لـ«الوطن» أن أغلب الإشكالات التي تواجهها المحكمة تتعلق بعملية الأتمتة الحاسوبية لقيود الأحوال الشخصية لأبناء محافظة دير الزور فعدم أتمتة أغلب البيانات الشخصية أو الخطأ يضع المواطن أمام مسائل إدارية غير قادر على إيجاد حلول لها رغم صدق ما يقوله.

وأعطى جليب مثالاً على هذه الحالات امرأة مطلقة إلا أن الطلاق لم يتم تسجيله حاسوبياً لدى مديرية الأحوال المدنية ما يبقيها متزوجة وبالتالي هي غير قادرة على الزواج حتى إثبات الطلاق الذي لا يوجد وثائق لإثباته، وفي حالة أخرى امرأة تطلقت وتزوجت وعندما راجعت الأحوال المدنية وجدت نفسها وفقا للبيانات الحاسوبية لا تزال على ذمة الرجل الأول ولا يوجد لديها مستندات تثبت طلاقها منه.

ويؤكد جليب عدم تعاون البعض بما يخص أبناء دير الزور مثل المخافر والمخاتير ذلك أن القادمين إلى دمشق سواء بقصد الإقامة أو السفر هم بحاجة إلى وثائق تبدأ بإخراج القيد وصولا للبطاقة الشخصية وجواز السفر وشهادات الولادة والوفاة وكل هذه الوثائق إما تحتاج إلى ضبوط شرطة أو إلى أختام من المخاتير.

مشيراً إلى أن القاضي الشرعي لا يمكنه إثبات حالة وفاة أو فقدان شخص دون هذه الضبوط مؤكدا أن السبب الوحيد في ذلك لأنهم أبناء دير الزور، ويرى أن هناك الكثير من الحالات التي لا تحتاج إلى قاض شرعي وأن القاضي الشرعي يحتاج لمستندات، لافتاً إلى حالات تجبر الشرطة فيها المواطن الموجود في دمشق بالذهاب إلى دير الزور للحصول عليها.

وقال جليب: يرفض أغلب المخاتير أعطاء شهادة التعريف أو وضع صورة على إخراج القيد من أجل استصدار جواز سفر أو بطاقة شخصية لمن هم دون السن القانونية مطالبين المواطنين بإثباتات تعجيزية.

ويرى القاضي جليب أن أي حالات دون حلول تؤدي بالنتيجة لتزايد حالات الفساد وخصوصاً أن البعض نتيجة عدم وجود حلول يذهب إلى طرق ملتوية لتصحيح وضعه في القيود المدنية أو لدى الشرطة أو لدى المخاتير.

مطالبات بنقابة للسياحة ولحظ شهادة خريجي كليات السياحة في مسابقات الدولة

وزير السياحة لـ«الوطن»: مسابقة مرتقبة لتعيين عدد من الخريجين الجامعيين في الوزارة

| فادي بك الشريف

كشف وزير السياحة بشر يازجي في تصريح لـ«الوطن» عن التحضير حالياً لتعيين عدد من خريجي كليات السياحة للعمل في الوزارة ضمن مسابقة تعلن عنها الوزارة قريباً بعد أخذ موافقة لجنة التنمية البشرية في رئاسة مجلس الوزراء مؤكداً طرح الموضوع على مجلس الوزراء، وبموجب ذلك سيتم توظيف عدد من خريجي كليات السياحة باختصاصات محددة والاعتماد على أصحاب القدرات المميزة واختبار العناصر الكفوءة، مضيفاً: لسنا قلقين على مستقبل السياحة ونحضر لمرحلة مهمة نستقطب فيها المزيد من القدوم السياحي.

ولفت يازجي خلال زيارة له إلى كلية السياحة بدمشق التقى فيها الكادر التدريسي والطلاب إلى ضرورة ربط المخرجات الجامعية بسوق العمل، ذاكراً أن عدد طلاب الكلية والمقدر بـ٧٥٠ طالباً ليس بالكبير مقارنة مع عدد المنشآت السياحية، في ظل الحاجة في الفترة القادمة لخريجي كلية السياحة من مختلف المجالات.

وأكد وزير السياحة ضرورة الوقوف عند أدق التفاصيل على صعيد المناهج السياحية المرئية واللغات، إضافة إلى إقامة الدورات المجانية، والتركيز على السياحة البصرية، منوها بالعمل على موضوع إحداث مراكز الزوار بطريقة جديدة.

وبين رئيس جامعة دمشق محمد ماهر قباقيبي أن دور الجامعة هو الإسهام في تأمين الموارد البشرية المؤهلة لرفد قطاع السياحة المهم والذي يتطور يوماً بعد يوم لمواكبة التقانة والتكنولوجيا والتطور الحاصل، مضيفاً: للأسف لم يحظ هذا القطاع سابقا بالعناية الكافية في جميع المجالات.

ولفت قباقيبي إلى وجود ضعف بالجانب التطبيقي، منوهاً بأهمية ربط الجامعة بالمجتمع والمؤسسات ذات العلاقة كي يمتلك الخريج المعلومات العلمية الأكاديمية الكافية ولديه من البعد المهاري التطبيقي الميداني كي لا يكون عالة على سوق العمل، مع ضرورة توجيه أبحاث الدراسات العليا وربط الأبحاث بمواضيع تخدم التنمية في هذا القطاع ووضع حلول لمشكلات قد تعيق تطور القطاع، مشيراً إلى أن كلية السياحة بحاجة لدعم كبير للوصول لما تصبو إليه، كما أن المطلوب منها كثير ومازالت إمكانياتها لا تلبي هذا الطلب.

وكشف عميد كلية السياحة تيسير زاهر لـ«الوطن» عن الطلب من جامعة دمشق بلحظ شهادة خريجي كلية السياحة في المسابقات التي تعلن عنها وزارات الدولة، مشيراً إلى أن الموضوع أصبح باهتمام رئاسة مجلس الوزراء بعد إرساله من رئاسة الجامعة.

ولفت زاهر إلى أنه تم تعديل اللائحة الداخلية للكلية بما ينسجم ويواكب التطور العلمي والمعايير الأكاديمية لكليات السياحة بما يتوافق مع مخرجات التعليم العالي واحتياجات سوق العمل.

وطالب الحضور بضرورة التركيز بشكل أكبر على الجوانب العملية التدريبية للطلاب على جميع المنشآت، إضافة إلى إحداث نقابة للسياحة كما هو الحال بالنسبة للحقوق والهندسة والصحافة.. الخ، إضافة إلى أهمية لحظ كلية السياحة وإشراكها في تعديل الخطة التدريسية بالنسبة للدراسات العليا، والترويج لكلية السياحة بشكل أكبر وزيادة عدد الطلاب.

> قباقيبي: هناك ضعف في الجانب التطبيقي وإمكانياتنا الحالية لا تلبي الطلب

كلام رسمي جداً

تبقى أجور الأراضي الزراعية المؤجرة للفلاحين على حالها

إشارة إلى ما ورد في صحيفتكم الصادرة بالعدد رقم ٢٧٥٢ تاريخ ١٧ / ١٠ / ٢٠١٧ تحت عنوان: (قرار رفع أجور أراضي أملاك الدولة للعقارات المستثمرة والمؤجرة يدفع المستأجرين في محافظة السويداء إلى فسخ عقودهم).

نحيطكم علماً:

بأنه ووفقاً لتوجيهات رئاسة مجلس الوزراء المتضمنة إعادة النظر ببدلات العقارات المستثمرة والمؤجرة للقطاع الخاص بما يتناسب مع الأسعار الحالية، فقد اجتمعت اللجنة المشكلة لذلك واقترحت رفع أجور وأجور مثل أراضي الدولة (أملاك دولة، استيلاء) بصدور البلاغ رقم ١٣٩٩ /م د تاريخ ٢ / ٨ / ٢٠١٧ على أن يبدأ تطبيقه في ١ / ١ / ٢٠١٨، وتبقى أجور الأراضي الزراعية المؤجرة للفلاحين على حالها.

وتقدم إلينا اثنان فقط لإلغاء عقديهما وهما غير مستثمرين للأراضي المستأجرة من قبلهما حتى تاريخه، وشخص ثالث طلب تخفيض المساحة المؤجرة له من ٢٠ دونماً إلى ٥ دونمات لانتهاء العمل بمساحة ١٥ دونماً، ولم يتقدم غيرهم من مستثمرين في محافظة السويداء، مع العلم أن الأجور الجديدة المنصوص عليها بالبلاغ المذكور أعلاه لا تزال أدنى من مثيلاتها في القطاع الخاص.

مدير المكتب الصحفي في وزارة الزراعة

ضاحية قدسيا في ريف دمشق... المواطن يشتكي من المخالفات والنظافة!

رئيس مجلس المدينة: نسعى لاستلام الضاحية من الإسكان

| الوطن

مدينة ضاحية قدسيا في ريف دمشق التي تتغنى بها الحكومة ومحافظ ريف دمشق دوماً بجمالها وتصميمها العمراني الحديث، بشوارعها ومسطحاتها وتنظيمها، يقف سكانها حائرين أمام معاناتهم اليومية من تردي مستوى الخدمات وسوء النظافة وكثرة الأكشاك العشوائية وازدياد المخالفات وانعدام الإنارة الليلية التي لم تنته مع تعاقب تسعة رؤساء بلديات منذ عام ٢٠١٢ ولغاية عام ٢٠١٧.

رئيس مجلس مدينة ضاحية قدسيا تيسير القادري لم يخف لـ«الوطن» انزعاجه من واقع عمل البلدية والتراكمات والأخطاء السابقة، عدا تعقيدات العمل التي هي بحاجة إلى جهد كبير وعمل دؤوب لفك عقدتها.

قال القادري: بالنسبة للنظافة الأمر أفضل حالاً من السابق رغم عدم رضى المواطن وحتى عدم رضانا! مضيفاً: بادرنا بتوجيه من المحافظ إلى إقامة الكثير من فاعليات النظافة بالتعاون مع المجتمع المحلي والفرق التطوعية، وقدم محافظ ريف دمشق مؤخراً إعانة مالية لمعالجة أعمال الكنس وترحيل القمامة، إضافة إلى أن المجلس البلدي عمل على تعميم إرشادات متتالية للجان الأبنية وسجلنا مخالفات بالعشرات لغير الملتزمين بالنظافة وخاصة في الأسواق الرئيسية والفرعية للضاحية والسكن الشبابي.

وحول عدم وجود عقد للنظافة ما يخالف الأنظمة والقوانين بين القادري أنه مازال عقد النظافة عبارة عن فاتورة يومية تصرف للمتعهد بمبلغ وقدره ١٧٠ ألف ليرة سورية يومياً وهو عبارة عن ترحيل القمامة من الحاويات فقط، وفقاً لأحكام نظام العقود، مبيناً أنه تم الإعلان لعدة مرات عن مشروع عقد النظافة ولم يتقدم أحد، وبعد المتابعة وافق المكتب التنفيذي في محافظة ريف دمشق على إنجاز مشروع عقد بالتراضي وذلك للإسراع بتنفيذ أعمال الترحيل والكنس وفق أنظمة العقود، وكون العقد سنوياً وهناك سقف مالي محدد، يضمن العقد الترحيل والتكنيس والتنظيف والحفاظ على حاويات القمامة وتعقيمها... إلخ. وهذا الأمر سيسهم في برفع مستوى النظافة لاحقاً.

وحول واقع مخالفات البناء والمحال التجارية أكد القادري أن نسبة المخالفات انخفضت بشكل ملموس ونسبتها صفر وهناك متابعة حثيثة من المجلس، ويقوم المجلس بردع كل المخالفات مهما كانت ولا أحد فوق القانون.

أما عن واقع الأكشاك المنتشرة بكثرة التي بلغ عددها أكثر من ٧٠ كشكاً في ضاحية قدسيا، فأوضح القادري لـ«الوطن» أن هذه الأكشاك أقيمت بموافقة المحافظة ومن ثم المكتب التنفيذي لمجلس المدينة، وتخصص فقط لأسر الشهداء، لكن هذا لا يمنع من تحديد مساحة إشغالها للأرصفة حسب القوانين، وكون الأكشاك أصبحت منتشرة بمساحات كبيرة جداً أصدر المكتب التنفيذي في المجلس قراراً لإعادة دراسة تموضع هذه الأكشاك بما يخدم المنطقة وخاصة المناطق التي لا تتوافر بها الأسواق، وحالياً تم إيقاف منح الموافقات في الضاحية، وإعادة توزيعها ستكون في السكن الشبابي فقط ضمن توزيع جغرافي منظم « كونها بحاجة فعلية إلى تخديم».

أما الأهم فسؤالنا حول استلام الضاحية كلياً من المؤسسة العامة للإسكان وما سبب التأخير بإنجاز هذا الأمر المهم: هنا بدا الأمر معقداً والجواب بحاجة إلى دقة، مشيراً إلى الجهود الكبيرة التي تقوم بها محافظة ريف دمشق والمجلس معاً لاستلام الضاحية من الإسكان، لأن الأمر سينعكس إيجاباً على الضاحية إضافة إلى استلام واقع أبنية الأسواق والمشيدات العامة ومن ثم فإن استلامها سيسهم في تنشيط واقع الخدمات والحد من المخالفات والأكشاك والعودة بالنفع لخزينة البلدية من خلال زيادة وتيرة الاستثمارات، وأضاف القادري: خلال الأسبوع الماضي أجرينا اجتماعاً مع المؤسسة العامة للإسكان فرع الديماس، وطرحنا عدة قضايا مهمة لتذليلها. والأمر متابع لحين استلام الضاحية.

أما عن واقع إشغالات السوق الأزرق وتنظيمه فبين القادري أن السوق أنشئ في وقت سابق منذ عام ٢٠١٢ للمهجرين وأصحاب المهن، ومع مضي الوقت أصبح هذا السوق يضم مئات الخيم المبعثرة، وقبل أسبوع من الآن أجرينا تعديلاً مهماً وتنظيماً لهذا السوق من حيث تحديد إشغال المساحة وإزالة التعديات، والآن نعمل على تحصيل رسوم الإشغالات لخزينة الدولة، لكون ما فات سابقاً من رسوم ولحين استلام المجلس الحالي ما يقارب ٥٤ مليون ليرة سورية، وقد بدأنا فعلياً بتحصيل هذه الرسوم وستعود بالنفع والفائدة للضاحية وتحسين مستوى الخدمات.

أما عن إنارة الطرقات وواقع الأرصفة وتحسين الحدائق العامة وزراعة المسطحات وغير ذلك، فلم يخف القادري أن جميع هذه المطالب مهمة للسكان ويجب تلبيتها بأسرع وقت، لكن الواقع المالي للمجلس محدد وغير كاف، ومن أجل ذلك يجب أن تتضافر كل الجهود سريعاً من محافظ ريف دمشق ومجلس المدينة في ضاحية قدسيا والمؤسسة العامة الإسكان.

ويبقى لحين ذلك.. أمل لسكان المنطقة من محافظة ريف دمشق ومجلس المدينة في الاهتمام بمستوى النظافة ورفع مستوى الخدمات وردع المخالفات والتعديات كي تبقى مدينتهم نموذجاً للضواحي السكنية الحديثة وليس كما حل بها مؤخراً نموذجاً للعشوائيات والمخالفات!.

٥٠٠ مليون ليرة إعانات لمحافظات اللاذقية والسويداء وريف دمشق

| الوطن

أصدرت وزارة الإدارة المحلية والبيئة قرارات منحت بموجبها إعانات ومساهمات مالية لكل من محافظة اللاذقية والسويداء وريف دمشق بقيمة إجمالية بلغت نحو ٥٠٠ مليون ليرة سورية تأتي في إطار الدعم الذي تقدمه وزارة الإدارة المحلية والبيئة للمحافظات لاستكمال تنفيذ بعض مشاريعها الخدمية والتنموية.

وفي التفاصيل منحت الوزارة محافظة اللاذقية مبلغ مليون ليرة سورية لتأمين فرص عمل لعمال نظافة وحدائق بعقود مؤقتة لمدة ثلاثة أشهر ولمرة واحدة لدى مدينة الحفة، كما منحت بلدة القطيلبية إعانة مالية مقدارها ١٥ مليون ليرة سورية، وبلدية الروضة طرجانو إعانة مالية مقدارها ١٢,٣ مليون ليرة والعائدتين لمحافظة اللاذقية لتنفيذ مشاريع صرف صحي.

كما منحت الوزارة الوحدات الإدارية (بلدات أم الزيتون، القريا، المزرعة، وبلدية رساس) العائدة لمحافظة السويداء ٣٠٠ مليون ليرة سورية مساهمة في إنشاء المناطق الحرفية والصناعية لتنفيذ البنى التحتية فيها، ومنحت محافظة السويداء إعانة ماليةمقدارها ٢١. ١ مليون ليرة سورية لتنفيذ طريق في منطقة شرق قرية السويمرة شرق أوتستراد دمشق-السويداء، بالإضافة لمنحها ١٥٠ مليون ليرة سورية مساهمة في تمويل موازنتها المستقلة لعام ٢٠١٧.

ومنحت الوزارة بلدة حلا العائدة لمحافظة ريف دمشق إعانة ماليةمقدارها ٢. ١ مليون ليرة سورية للصرف الصحي.